الرياض المالية
Riyad Capital

سياسة التصويت لصناديق الرياض المالية

تم اعتماد هذه السياسة من قبل مجلس ادارة الصندوق

الرياض المالية شركة مساهمة مقفلة. رأس المال المدفوع 500 مليون ريال سعودي. تعمل بموجب ترخيص من هيئة السوق المالية برقم (37-07070) وسجل تجاري رقم 1010239234.
الإدارة العامة: 2414 حي الشهداء، الوحدة رقم 69. الرياض 13241-7279، المملكة العربية السعودية.

المقدمة:

تهدف هذه السياسة، إلى توجيه مدير الصندوق عند ممارسته أو عدم ممارسته لحقوق التصويت (إن وجدت) المتعلقة بأصول الصندوق العام المدار من قبله نيابة عن مالكي الوحدات وتحقيقاً لمصالحهم، وبما لا يتعارض مع أهداف وشروط وأحكام الصندوق وأنظمة ولوائح هيئة السوق المالية.

أنواع الأصول التي تمنح حقوق التصويت:

يمكن أن تتكون أصول الصندوق من بعض الأوراق المالية التي تمنح مالكيها حقوق التصويت، على سبيل المثال لا الحصر:

- الأسهم العادية التي تصدرها الشركات المساهمة.
- الوحدات التي تصدرها صناديق الاستثمار.

وضع سياسة التصويت واعتمادها

- يقوم مدير الصندوق بوضع سياسة مكتوبة فيما يتعلق بحقوق التصويت المرتبطة بأصول الصندوق العام الذي يديره ويقوم مجلس إدارة الصندوق باعتمادها.
- تنطبق هذه السياسة على حقوق التصويت المتعلقة بأصول جميع الصناديق العامة التي يديرها مدير الصندوق.
- يقوم مدير الـ صندوق بممارسة حقوق التصويت أو الامتناع من ممارستها وفقاً لما تقتضيه هذه السياسة.
- يقوم مدير الصندوق بحفظ سجلّ كامل يوثق فيه ممارسته أو امتناعه عن ممارسة حقوق التصويت وأسباب ذلك.

ممارسة او الامتناع عن ممارسة حقوق التصويت:

- عند ممارسته لحقوق ا لتصويت، يتصرف مدير الصندوق حصرياً بما يخدم مصلحة الصندوق ومالكي الوحدات، وفقاً لأهداف الاستثمار المحددة، وبطريقة تمنع تضارب المصالح، ويتم ذلك بناءً على أفضل الجهود المتاحة، طالما كانت المعلومات ذات الصلة متاحة علناً أو تم توفيرها من قبل المصدر المعني.
- يجوز لمدير الصندوق الامتناع عن ممارسة حقوق التصويت، إذا لم تتجاوز الحصة المملوكة من تلك الأصول التي ترتبط بها حقوق التصويت المعنية، ما نسبته 1.5% من أصول الصندوق.
- لن يقوم مدير الصندوق بممارسة حقوق التصويت فيما يتعلق بالأوراق المالية المصدرة من قبل بنك الرياض أو من قبل أي شركة تابعة له، بما في ذلك شركة الرياض المالية، تجنباً لأي تعارض مصالح محتمل.
- لن يقوم مدير الصندوق بممارسة حقوق التصويت في الحالات التي يمكن أن تؤدي إلى تعارض مصالح أو تأثير سلبي على قيمة حقوق المساهمين.

السياسات المتعلقة بالتصويت على البنود الاعتيادية فيما يتعلق بالشركات المساهمة:

- الموافقة على التقارير والقوائم المالية السنوية: عادةً ما تكون الموافقة على التقارير والقوائم المالية السنوية مسألة روتينية، ما لم تكن لدى مدير الصندوق أي تحفظات بشأنها، فعلى سبيل المثال لا الحصر:
  - تقرير مجلس الإدارة؛
  - تقرير لجنة المراجعة؛
  - تقرير مراجع الحسابات الخارجي.
- انتخاب أعضاء مجلس الإدارة: لن يقوم مدير الصندوق بالتصويت لأي مرشح لعضوية مجلس الادارة لأي شركة تستثمر فيها صناديق الرياض المالية، إلا في الحالات التي لا يوجد فيها أي أدنى شك في أن تلك المشاركة مطلوبة بشكل واضح لحماية مصلحة الشركة و / أو مالكي وحدات الصناديق.
- مكافآت المديرين: سيتم دعم قرارات لجنة المكافآت التابعة لمجلس الإدارة فيما يخص بتحديد مكافآت المديرين التنفيذيين، بشرط أن:
  - تتألف لجنة المكافآت من أغلبية الأعضاء المستقلين؛ و
  - يكون رئيس لجنة المكافآت عضواً مستقلاً؛
  - يتم تحديد تلك الحوافز بالمستوى المناسب لمكافأة إدارة الشركة وتحفيزها، وفي نفس الوقت ربطها بمعايير أداء عالية.
- تعيين مراجعي الحسابات: يتم دعم توصيات تعيين مراجعي الحسابات وتحديد أتعابهم، طالما أنه كان أحد مراجعي الحسابات ذوي السمعة الحسنة، ولم تكن هناك مخاوف بشأن استقلاليتهم أو التزامهم بحماية مصالح المساهمين.
- توزيعات الأرباح: يتم التصويت على توزيعات الأرباح على أساس كل حالة على حدة، مع الأخذ في الاعتبار الوضع المالي للشركة واستراتيجيتها والقطاع الذي تعمل فيه والوضع الحالي والمستقبلي للسوق ومصلحة المساهمين العاديين.
- التصويت على إبراء الذمة: وهو يعني أن الجمعية العامة للمساهمين توافق على أن أعضاء مجلس الإدارة أدّوا واجباتهم خلال السنة المالية المنتهية بشكل قانوني وسليم، وأنه لا توجد عليهم مسؤوليات مالية تجاه الشركة (إلا إذا ظهرت لاحقاً أية مخالفات أو قضايا في هذا الشأن)، وهو بمثابة تصويت على "إعفاء" أو "تبرئة" أعضاء مجلس الإدارة من أي مطالبات تتعلق بأعمالهم خلال تلك السنة. سيقوم مدير الصندوق بالتصويت لصالح هذا البند، إلا في الحالات التي يثبت لديه:
  - أن هناك شبهات فساد أو سوء إدارة؛
  - رفض مجلس الإدارة تطبيق مبادئ الشفافية أو الحوكمة الجيدة.

السياسات المتعلقة بالتصويت على البنود الغير اعتيادية فيما يتعلق بالشركات المساهمة:

- التعديل على هيكلة راس المال: يتم التصويت لصالح تعديل هيكلة رأس المال كزيادة الأسهم، تجزئة الأسهم، على سبيل المثال لا الحصر، على أساس كل حالة على حدة، مع الأخذ في الاعتبار الوضع المالي للشركة واستراتيجيتها والقطاع الذي تعمل فيه والوضع الحالي والمستقبلي للسوق ومصلحة المساهمين العاديين.
- يقوم مدير الصندوق بالتصويت على عمليات الاندماج أو الاستحواذ أو مقترحات إعادة هيكلة الشركة، على أساس كل حالة على حدة، مع مراعاة العوامل التالية عند تصويته لصالحها أو ضدها:
  - تعزيزها للقيمة الاقتصادية والتشغيلية للشركة؛
  - تقييم سعر العرض (التكلفة مقابل العلاوة)؛
  - تقييم النتائج المتوقعة.
- التغييرات في هيكل رأس المال، بما في ذلك إصدارات الأسهم الممتازة، أي الموافقة على زيادة أو تخفيض رأس المال المصرح به للشركة. سيقوم مدير الصندوق بالتصويت لصالح المقترحات عندما يعتقد بأنها سوف تعزز حقوق المساهمين العاديين وسيقوم بالتصويت ضدها عندما يعتقد بأنها سوف تؤثر سلباً على حقوق المساهمين العاديين.
- بنود أخرى: سيصوت مدير الصندوق بشكل عام لصالح البنود العامة الغير خلافية، كالقرارات المتعلقة بالترتيبات الإدارية للشركة، مالم تضر تلك القرارات بحقوق المساهمين العاديين.

السياسات المتعلقة بالتصويت فيما يتعلق بوحدات صناديق الاستثمار:

يكون لمالكي وحدات الصناديق الاستثمارية حق حضور اجتماعات مالكي الوحدات والتصويت على اتخاذ القرارات فيها، وسوف يلتزم مدير الصندوق عند تصويته نيابة عن الصندوق في اجتماعات مالكي الوحدات المتعلقة بصناديق الاستثمار التي يستثمر فيها، برعاية وتحقيق مصلحة مالكي الوحدات.